IPPF International Planned Parenthood Federation

الجمعية العامة 2022

في الاتحاد قوة لبناء المستقبل

بوغوتا كولومبيا

البند 2.3 من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمناء

GA/11.22/DOC 3.2

الإجراء المطلوب

أن **تنظر** الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمناء و**تناقشه وتتسلمه**.

التقرير

عندما عقد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) جمعيته العامة لعام 2019، كان لديه أزمة حوكمة وجب حلها. لحسن الحظ، مهدت الجمعية العامة في دلهي طريقًا صلبًا للمضي قدمًا. وعقدها مجلس اتحاد IPPF الحاكم آنذاك تحت شعار "اتحاد IPPF يتغير. حرية الاختيار. نحو الأفضل"، وافقت الجمعية العامة، بالإجماع، على إجراء إصلاحات رئيسية لنظام الحوكمة في اتحاد IPPF ونموذجٍ لتخصيص الموارد. بعد ذلك قامت لجنة انتقالية برعاية اتحاد IPPF لتعيين مجلس أمنائه الأول بطريقة مستقلة في إطار إصلاحات دلهي. تأكيدًا على خضوع هذا المجلس للمساءلة أمام جمعيات اتحاد IPPF الأعضاء، يرفع المجلس الآن تقاريره إلى الجمعية العامة 2022 التي ستعقد في بوغوتا.

وضربت جائحة كوفيد-19 بمجرد الانتهاء من تعيين المجلس لأول مرة، الأمر الذي منع الأمناء من الاجتماع شخصيًا إلى أن تمكنا من ذلك بسعادة غامرة في المغرب منتصف عام 2022. ومع ذلك، ظل المجلس يركز تركيزًا مباشرًا طوال الوقت على واجبه الرئيسي المتمثل في النهوض بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والعدالة في جميع أنحاء العالم. يتناول هذا التقرير الموجز ما قمنا به في ظل التكليفات الطموحة الموكلة إلينا، ويوضح أيضًا المجالات التي نحتاج إلى تحسين أدائنا فيها. ولا يتناول هذا التقرير الجهود التي بُذلت للوفاء بواجبات المجلس القانونية للإشراف على الأداء وإدارة المخاطر والإدارة المالية. فهذه الأمور تتناولها تقارير أخرى. وبدلاً من ذلك، يركز هذا التقرير الموجز على الجهود التحويلية الرئيسية التي نقوم بها منذ تعييننا لأول مرة وعلى السياق الذي بُذلت فيه هذه الجهود.

كان السياق العالمي المحيط بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية على رأس اهتمامات الأمناء بينما نركز على الوفاء بواجباتنا كمجلس موحد. من وجهة نظر المجلس أن مركزية الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والعدالة في الكرامة والرفاه للجميع باتت أكثر وضوحًا من أي وقت مضى. ولا يعرف السبب إلا جيل الشباب، لأنهم أكبر جيل شهدته البشرية في تاريخها. ومع ذلك، تتعرض هذه الحقوق لضغوط كبيرة مع أنها حقوق أساسية شديدة الخصوصية.

أثناء فترة ولايتنا الأولى، شهدت جائحة كوفيد-19 تفاقم التفاوتات والظلم داخل البلدان وفيما بينها. وأدت استجابات الحكومات، وحملات التطعيم القومية، إلى ترسيخ الحواجز أمام الكرامة في الصحة الجنسية والإنجابية، وهذه الحواجز لها جذور عميقة في الفقر والتحيز وعدم الاستقرار. فشلت العديد من الحكومات في الاستجابة للجائحة بطريقة تراعي الوعي بالنوع الاجتماعي. لقد فشلوا أيضًا في الارتقاء إلى مستوى المطالبة بمراعاة العالم للعدالة العرقية.

ونتيجة لذلك، حدث تقويض للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في كثير من الأحيان. واعتبروا خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية الأساسية غير ضرورية وأساءوا إليها. استمر عدم المساواة في إمكانية الوصول إلى الأصول الرقمية اللازمة لتعزيز الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. ظلت الحواجز الهيكلية أمام الرعاية والمعلومات وحرية

التعبير في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما بالنسبة للسود، والسكان الأصليين، والملونين؛ وأفراد مجتمع الشواذ +LGBTQI؛ وللمراهقين وذوي الإعاقة والفقراء والمهمشين.

في تلك الفترة نفسها، تسببت الصراعات الدائرة في أفغانستان وسوريا واليمن وتيجراي، وهذا العام في أوكرانيا – على سبيل المثال لا الحصر – في أشكال من المعاناة لا تُحصى. أدى انهيار المناخ إلى كوارث إنسانية ونزوح جماعي. تفاقم انعدام الأمن الغذائي. واشتدت وتيرة العنف وسوء المعاملة داخل البيوت بسبب عقود من الإجراءات غير الملائمة بشأن العنف بدافع النوع الاجتماعي، عندما اقترنت بحالات إغلاق بسبب جائحة كوفيد وانعدام الأمن المالي وخدمات صحية واجتماعية مثقلة بالأعباء. وفي خضم هذا كله، هناك من استغل المعلومات الخاطئة والشعور بالخوف وعدم الثقة في الوضع الاقتصادي لتعزيز الاستقطاب السياسي، الأمر الذي أدى إلى تأجيج نيران الاستبداد في جميع أقاليم العالم.

وزاد الأمر سوءًا بقرار المحكمة العليا بالولايات المتحدة هذا العام تجريد المواطنين الأمريكيين من حقهم الدستوري في الإجهاض، وهو أشهرُ مثالٍ على التراجع والتخلف عن الركب في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، وإن لم يكن المثال الوحيد. ولهذا يجب الاحتفاء بجهود المجتمع المدني غير العادية في التصدي للمعتدين على الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. حققت الحركات النسوية وحركات الشواذ (LGBTIQ+) مكاسب كبيرة، من الأرجنتين وتشيلي إلى بوتسوانا وبنين: منحتنا نجمة الجنوب متعددة الرؤوس لتضيء الطريق لنمضي قدمًا في حركتنا العالمية. ومن دواعي فخرنا العظيم في المجلس حضور اتحاد IPPF في العديد من هذه النضالات. عندما وقعت كولومبيا على "إعلان إجماع جنيف" المناهض للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، لم تتراجع إلا بفضل الضغوط الشديدة التي مارسها مجتمع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). عندما انضمت المملكة المتحدة إلى بيان مناهض للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، كانت دعوة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) سببًا من أسباب تراجعها. النشاط يؤثر. الدعوة تغير. والدفاع عن حقوق الإنسان ضرورة ملحة.

وانطلاقًا من حرص المجلس، بعد تأسيسه لأول مرة في مايو 2020، على الوفاء بواجباته في خضم هذه التحديات الصعبة، عقد العزم على العمل والتأثير بجرأة وإقدام. فيما يلي عرض موجز لمراحل التقدم الرئيسية التي حققها في هذا الشأن، مع الإشارة مجددًا إلى أن واجباته القانونية تتناولها تقارير أخرى:

1. تحديث نظام الحوكمة وتعزيز مرونته وقدرته على الاستجابة

بفضل التعاون الوثيق مع لجنة الترشيحات والحوكمة (شكرًا لك يا نيش!)، تم إنشاء مجلس جديد وأربع لجان تابعة للمجلس، وتم تأهيلها وتجديد عضويتها على النحو المطلوب (انظر الملحق 1 حول تشكيلها). بذلت جميع الهيئات جهودًا ملموسةً لترجمة إصلاحات دلهي إلى قواعد ولوائح وسياسات محدثة. وأعدنا تصميم جدول أعمالنا ليكون أكثر ديناميكية، وقمنا بتحديد ومتابعة خطة عمل المجلس للتأكد من تركيزنا بدقة وخضوعنا للمساءلة، وأعطينا الأولوية لسرعة التحرك في اتحاد IPPF في مواجهة التغيرات السريعة، وذلك بتعظيم قيمة الجمع بين الأمناء القادمين من الجمعيات الأعضاء والأمناء الخارجيين.

على الفور واجهنا تحديات كبيرة: ليس فقط جائحة كوفيد ولكن انسحاب المكتب الإقليمي لنصف الكرة الأرضية الغربي من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، الأمر الذي أدى أيضًا إلى استقالات عدد من الأمناء. لقد استغرق الأمر منا أسبوعين فقط للموافقة على قروض بقيمة 7 ملايين دولار أمريكي لدعم الجمعيات الأعضاء التي تعاني بسبب الجائحة، وأقل من أسبوع لكشف نية المكتب الإقليمي لنصف الكرة

الغربي (WHRO(في الانسحاب، ولعقد اجتماع استثنائي للمجلس للاتفاق على طريقة للمضي قدمًا، ومسيرة تشرفعليها لجنة خاصة تابعة للمجلس. وبالمثل، تحركنا بسرعة لما علمنا بقرار وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية)FCDO(في المملكة المتحدة الإنهاء المفاجئ لبرامجنا المعروفة باسم ACCESS، واتخذنا قرارًا بمطالبة محاكم المملكة المتحدة بإجراء مراجعة قضائية.

2. تحديد اتجاه الاتحاد وتعظيم الفرص التي يوفرها نموذج تخصيص الموارد الجديد.

ربما كانت أهم مسؤولياتنا إعداد استراتيجية جديدة للموافقة عليها بالجمعية العامة في بوغوتا. تم وضع إستراتيجية 2028 الجريئة والملهمة والقابلة للتنفيذ من خلال عملية قام بها اتحاد IPPF هي الأكثر تشاورية وتشاركية على الإطلاق. وأخذت لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات)C-SIP(بزمام القيادة، ونعرب عن عظيم امتناننا لهم ولرئيسة اللجنة الأمينة الرائعة أبهينا أهير . عشرات الموائد المستديرة والندوات عبر الإنترنت والمشاورات على المستوى الوطني والتقارير البحثية ومسابقات الشباب والاستطلاعات، كلها تعني أن الآلاف يمكنهم التحدث علانية وتؤكد أن المجلس سوف يستمع إليهم جيدًا. والكثير من فعاليات الجمعية العامة في بوغوتا يقوم على إستراتيجية 2028 الناتجة عنها، ونعرب عن شعورنا بالامتنان للجمعيات الأعضاء التي أكدت دعمها للاستراتيجية من خلال التصويت الإرشادي الإيجابي عليها.

كان المجلس واللجان التابعة له يعملون بالفعل على توجيه الموارد نحو الأولويات التي أبرزتها إستراتيجية 2028. واستفدنا من المرونة التي يوفرها مسارا التمويل 2 و 3 اللذان وُضعا حديثًا في تعزيز الاستثمارات الأساسية في الإجهاض الدوائي المدار ذاتيًا)المسار 4.2، 2 مليون دولار أمريكي لاتحاد الرعاية العالمية Global Care Consortium) بقيادة جمعية بروفاميليا)Profamilia(كولومبيا(، وبرامج ومشاركة الشباب)المسار 2.2، 2 مليون دولار أمريكي للاتحاد الذي تقوده جمعية بوركينا فاسو لرفاه الأسرة Burkinabé pour le Bien-Etre Familial(والاستجابات الإنسانية)المسار 3، ما يقرب من 2 مليون دولار أمريكي من الموارد الأساسية لاستكمال التمويل المقيد لدعم الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ(الأكثر من 40 جمعية عضو، وبالتالي توفير المزيد من التمويل للمساعدات الإنسانية(.

3. تركيز العمل على الشباب ومعهم ومن أجلهم مع التأكيد على التداخلية

الأزمات المتقاطعة: الصراع، عدم الاستقرار، التجريم، عنصرية، التقشف، أزمة المناخ: كلها تؤثر بشكل غير متناسب على الشباب، في حياتهم اليوم وتوجهاتهم على مدى عقود. وبناءٍ على ذلك، تنشأ عن الشباب قيادة جديدة وممارسات جديدة ومحادثات جديدة، الأمر الذي يمثل تحديًا للوضع الراهن ويخلق إمكانيات لمستقبل أكثر تفاؤلًا. كان أربعة من الأمناء)روزا، يولوك، سوراكشيا، جاكوب(أقل من 25 عامًا وقت تعيينهم؛ اثنان آخران)دنيا وسامي(من المتطوعين·الشباب في الجمعيات الأعضاء ولكن جميع الأمناء عملوا على تركيز·الاتحاد على الشباب. وإن تمويلات المسار 2، واشتراط تخصيص نسبة من قسائم الدعم الفني و 5٪ من المنح الأساسية للمبادرات التي يقودها الشباب، دليل على هذا الجهد، وكذلك انعقاد قمة الشباب التي تسبق انعقاد الجمعية العامة.

وقد أعطى المجلس مزيدًا من الأولوية للعمل على تحويل سكرتاريا اتحاد IPPF إلى منظمة مناهضة للعنصرية. وأصدرنا بيانًا جريئًا حول الأمناء مكافحة العنصرية، واعترفنا بإخفاقاتنا في الماضي . لقد بدأنا بالشراكة مع السكرتاريا والجمعيات الأعضاء المختارة خطة عمل تحويلية للسكرتاريا لمكافحة العنصرية. ويجري تنفيذها حاليًا، ونحن على ثقة أنها ستكون مصدر إلهام للجمعيات الأعضاء لتتخذ خطوات مماثلة.

4. تعزيز الشفافية والمساءلة

عمل المجلس أيضًا مع لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) لتعزيز الشفافية والمساءلة. وجدول أعمال المجلس والأوراق ذات الصلة متاحة للأعضاء. خطة عمل سنوية للمجلس لقياس أدائنا مقارنة بالأهداف المتفق عليها، وقيام لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بقيادة عملية تقييم أداء الأمناء منفردين ومجتمعين وأداء المجلس.

كان الوباء عائقًا في زيارتنا للجمعيات الأعضاء. ومع ذلك، كثفنا جهودنا للتواصل عن بُعد، خصوصًا أثناء تطويرنا لاستراتيجية 2028 وفي الفترة التي تسبق الجمعية العامة في بوغوتا.

5. تحفيز إصلاحات الحوكمة في الجمعيات الأعضاء

هناك حاجة أيضًا إلى إصلاح الحوكمة على مستوى الجمعيات الأعضاء، ومن المشجع جدًا أن رأينا ثلاث مجموعات من الجمعيات الأعضاء تنضم إلى مبادرة إصلاح الحوكمة في الجمعيات الأعضاء. هناك تغييرات جارية بالفعل، وتغييرات أخرى مخطط لها. ومع ذلك، من الضروري تعزيز إصلاحات الحوكمة على مستوى الجمعيات الأعضاء في جميع قطاعات الاتحاد، لتعزيز ارتباطنا الوثيق بأولوياتنا، ومصداقينا وفعالياتنا.

ومن خلال لجنة العضوية لدينا، أشرفنا أيضًا على تصميم عملية اعتماد "جديدة" (الدورة الرابعة) للجمعيات الأعضاء. تتضمن العملية الجديدة تطبيق معايير أقل عددًا ولكنها أكثر فعالية مع إمكانية خفض تكاليف المعاملات بإجراء المزيد من التقييمات عن بُعد إذا لزم الأمر.

6. الإشراف على المستوى التنفيذي للسكرتاريا

كان من أهم الأولويات العمل في شراكة استراتيجية قوية مع المدير العام. وثبت أنها ملهمة ومثمرة ومجزية للغاية. وعندما أوشك العقد الأول للمدير العام الذي يمتد لأربع سنوات على الانتهاء، قمنا بإجراء تقييم شامل لأداء أصحاب المصلحة المتعددين بمساعدة مستشارين خارجيين من مؤسسة راسل رينولدز. وتحققت نتائج مذهلة أكدت مهارة المدير العام وقوته ونزاهته. ولما عرضنا عليه فترة ولاية ثانية ونهائية، كان من دواعي سرورنا أن وافق في نهاية الأمر. وسوف ترون في تقريره تفاصيل التحول الاستثنائي للسكرتاريا الذي قاده خلال الفترة التي تناولها التقرير، مع مواصلة التمويل والدعم للجمعيات الأعضاء في واحدة من أصعب الفترات في تاريخنا.

وهذا إنجاز مشجع للغاية، تحقق بفضل التعاون الفعال أيضًا مع المدير العام والسكرتاريا والجمعيات الأعضاء. ومع ذلك، يدرك المجلس تمامًا طبيعة التحديات والمسؤوليات التي تنتظرنا.

ونعتمد على جمعياتنا الأعضاء، لمساعدتنا في المضي قدمًا بالوتيرة اللازمة لإعادة التوافق الاستراتيجي وتحقيق الإمكانات التي ساهمت في طرحها إستراتيجية 2028. سوف نحتاج إلى قيادتكم وتوجيهاتكم لنا نحو ميثاق جديد للاتحاد يعزز خضوعنا جميعًا للمساءلة المتبادلة، ويصبح أساسًا لتجديد علامة اتحاد IPPF أيضًا – وتجديد الطريقة التي نقدم بها أنفسنا للعالم حتى نؤكد بشكل أوضح من نحن، ماذا نفعل، كيف نفعله، أين و لمن.

لقد كانت إصلاحات الحوكمة التي أقرتها الجمعية العامة في دلهي ضرورية وملحة. وبصفتنا أول مجلس ينشأ عنها، نشعر بعظيم الفخر إذا قلنا إن هذه الإصلاحات تستحق، في رأينا، ما بذل فيها من جهود مضنية، بالرغم من حالة المعاناة وعدم اليقين التي سبقتها. لقد أصبح اتحادنا أقوى، وأكثر استراتيجية، وأكثر مرونة، وأكثر استدامة، وأكثر فاعلية لأنه غير نفسه للأفضل: حرية الاختيار، نحو الأفضل.

ولكن لم نكن لنحقق أي شيء إلا بحرص الأفراد وإصرارهم على إنجازه وبذل الجهود اللازمة لتحقيقه. نتقدم بخالص الشكر إلى رئيس وأعضاء لجنة الترشيحات والحوكمة المذهلين، وأعضاء لجان المجلس ورؤسائها الملهمين، وكل من في اتحاد IPPF بجميع قطاعاته الذين اجتهدوا لدفع إصلاحات الحوكمة قدمًا في الاتحاد كله.

يدين الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) عمومًا، والمجلس خصوصًا، بعظيم الامتنان لمديرنا العام، ألفارو بيرميجو، لقيادته التي لا تعرف الكلل، ورؤيته الواعية، وصموده طوال الوقت. ولم نكد نواجه منعطفًا في مسيرتنا إلا وكانت توجيهاته عونًا لنا في الكثير والكثير، ونتقدم بجزيل الشكر لفريق قيادته المتميز، وموظفي السكرتاريا المجتهدين، وموظفي الجمعيات الأعضاء في جميع قطاعات الاتحاد على ما بذلوا من جهود وقدموا من مساهمات قيِّمة. كانت الشراكة بين هيئات الحوكمة والموظفين هي الأساس وستظل كذلك. عندما يحترم كل منّا دور الآخر؛ وعندما يكمل بعضنا بعضًا ولا نتنافس فيما بيننا؛ وعندما نعمل في شراكة قائمة على الاحترام المتبادل لتحقيق الأهداف المشتركة، عندئذٍ نستطيع أن تحقق إنجازاتٍ رائعة لتعزيز الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. بعبارة أخرى، عندما نجتمع لتعزيز الحقوق والعدالة والكرامة في المجالات الحميمية التي تتعلق بالحياة الجنسية والإنجاب، يستفيد الملايين. وهذه هي الرسالة الأساسية التي يقدمها هذا المجلس الموقر إلى الجمعيات الأعضاء في جميع أنحاء العالم: دعونا نتكاتف، في بوغوتا وخارجها، لأن في الاتحاد قوة، لنبني عالمًا يتمتع فيه الجميع بالعدالة والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.

الملحق 1. المجلس ولجان المجلس (اعتبارًا من 24 سبتمبر)

مجلس الأمناء

كيت جيلمور	خارجي	سامي النتشة	جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية
باينس غاواناس	خارجي	سوراكشيا جيري	جمعية تنظيم الأسرة في نيبال
أبهينا أهير	خارجي	دنيا ناصر	اتحاد أمريكا لتنظيم الأسرة
إيزاك أديول	خارجي	أوريليا نغوين	خارجي
روز ماري بيل أنطوان	جمعية تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو	أندرياس براجر	مجلس نيوزيلندا لتنظيم الأسرة
روزا أيونغ تشونانغ	جمعية الكاميرون الوطنية لرفاه الأسرة	اليزابيث شيفر	خارجي
يولوكبيك باتيرغاليف	تحالف الصحة الإنجابية في قرغيزستان		
سانتياغو كوزيو	مكسفام (المكسيك)		

لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)

اليزابيث شيفر	خارجي	ميسرة أحمد	اتحاد جمعيات الصحة الإنجابية ماليزيا
باينس غاواناس	خارجي	نيكوليت لونين	روتجرز (هولندا)
جوديث مافون جبيهينتو	جمعية بنين للنهوض بالأسرة	لاكشان سنيفيراتني	جمعية تنظيم الأسرة سريلانكا

لجنة العضوية

دنيا ناصر	اتحاد أمريكا لتنظيم الأسرة	جوسي ديليسيا دوكيري	جمعية بوروندي لرفاه الأسرة
يولوكبيك باتيرغاليف	تحالف الصحة الإنجابية في قرغيزستان	آن هندريكس جنكينز	خارجي
أمادو باه	جمعية غينيا لرفاه الأسرة	فينود كابور	جمعية تنظيم الأسرة في الهند
		ماي مينت	جمعية رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار

لجنة السياسات والاستثمارات والاستراتيجيات (C-SIP)

أبهينا أهير	خارجي	غورميندر سينغ	جمعية تنظيم الأسرة في الهند
سانتياغو كوزيو	مكسفام (المكسيك)	اميليا زوانغون	جمعية موزمبيق لتنمية الأسرة
بترا باير	خارجي	ريتيكا ضال	ممثل الجهات المانحة
تارا ديمانت	خارجي	تشيبو غوانزورا	رئيس الهيئة الاستشارية الطبية الدولية (IMAP)
يوبينج غو	جمعية تنظيم الأسرة في الصين		

اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC)

إيزاك أديول	خارجي	تشيهاك بهاتيا	جمعية تنظيم الأسرة في الهند
سامي النتشة	جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية	كريستوفر كاماو	خارجي
نينك رنسكي فان دين برويك	خارجي	ديانا أبو عباس	خارجي